

Distr.: General
24 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-33294 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

١ - السيد ساتش (المراقب المالي): قال إن بيانه سوف يركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الصادرة والاشتراكات المقررة غير المسددة والموارد النقدية المتاحة والديون المستحقة للدول الأعضاء. وثمة تباين في الصورة العامة لوضع المنظمة المالي على الرغم من حدوث تحسن في بعض المجالات.

٢ - وأشار أولاً إلى الميزانية العادية، فقال إن مستوى الأنصبة المقررة ومستوى المدفوعات قد ارتفعاً في عام ٢٠٠٨ عما كانا عليه في عام ٢٠٠٦، وذلك بما مقداره ٢٩٩ مليون دولار و ٢٥٩ مليون دولار على التوالي. وارتفعت أيضاً الاشتراكات المقررة غير المسددة بما مقداره ٦٧ مليون دولار، حيث وصلت إلى ٤٢٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. إلا أنه من ناحية إيجابية، سددت ١٤٠ دولة من الدول الأعضاء أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل بحلول نهاية العام، وذلك بزيادة دولة واحدة بالقياس إلى عام ٢٠٠٦. وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتسديد اشتراكاتها المقررة عن عام ٢٠٠٧ بالكامل على القيام بذلك بأسرع ما يمكن. ومن أصل إجمالي المبلغ غير المسدد ومقداره ٤٢٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يلاحظ أن ما يزيد على نسبة ٩٥ في المائة منه مستحق على دولتين اثنتين فقط من الدول الأعضاء.

٣ - وأضاف أن دولا أعضاء يبلغ مجموعها ٨٦ سددت ما عليها من اشتراكات مقررة بالكامل بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وذلك بزيادة دولتين على عددها قبل ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويعكس الوضع المالي للميزانية العادية في ٧ أيار/

مايو ٢٠٠٨، مقارنة بوضعها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، النتيجة الصافية لانخفاض في الاشتراكات المقررة وفي المدفوعات الواردة. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ تقل بما مقداره ٧٢ مليون دولار عن مستواها قبل عام. وعلى الرغم من أن المدفوعات الواردة بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ كانت أقل من المدفوعات الواردة بحلول ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠ مليون دولار، فإن الأنصبة المقررة للميزانية العادية في عام ٢٠٠٨ قد انخفضت أيضاً بما مقداره ١٧٤ مليون دولار. وكانت دولتان من الدول الأعضاء مدينتين بما يزيد على ٨٥ في المائة من المبلغ غير المسدد الذي وصل إلى ١,٢ بليون دولار في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وكان من الواضح أن الوضع المالي النهائي في عام ٢٠٠٨ يتوقف إلى حد كبير على ما ستقوم به هاتان الدولتان.

٤ - وذكر أن الموارد النقدية للميزانية العادية تتألف من الصندوق العام الذي تسدد إليه الاشتراكات المقررة ومن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وتُعزى الزيادة في إجمالي الأموال المتاحة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى زيادة صافية في المدفوعات في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وحدثت زيادة ضئيلة في رصيد الحساب الخاص، فارتفع من ٢٣٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٣٥ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بفعل إضافة الفوائد المتراكمة إلى هذا الحساب. وفي ما يتعلق بالوضع النقدي كل شهر على حدة، فإن شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر لا يزالان يمثلان أسوأ مشكلة على صعيد التدفق النقدي. والوضع النهائي في عام ٢٠٠٨ مرهون، إلى حد كبير، بما ستقوم به الدولتان العضوان اللتان عليهما القسم الأعظم من المتأخرات.

تمويل أي عملية لحفظ السلام من خلال الاقتراض من بعثات عاملة أخرى، ويُمنع استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، بموجب الاختصاص الذي حُدد إلا لإنشاء عمليات جديدة أو توسيع نطاق العمليات القائمة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان إجمالي المبلغ النقدي المتوفر في حسابات البعثات العاملة يناهز ١,٤٨١ بليون دولار، أما رصيد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام فكان يبلغ ١٤٦ مليون دولار، في حين أن حسابات البعثات المغلقة كان يبلغ مجموعها ٥٦٤ مليون دولار.

٨ - ومضى يقول إن شيئا من التحسن طرأ على الوضع المالي لعمليات حفظ السلام في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وبحلول التاريخ المذكور صدرت أنصبة مقررّة جديدة تزيد على ٢,٣ بليون دولار، ووردت اشتراكات تجاوز مجموعها ٢,٨ بليون دولار، مما خفض بالتالي من الاشتراكات غير المسددة، وذلك مما يزيد على ٢,٧ بليون دولار إلى ما يقل عن ٢,٣ بليون دولار. وأعرب عن رغبته في الشاء الخاص على الدول الأعضاء الثماني والعشرين التي سددت بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ جميع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام.

٩ - وأعلن أنه وفقا للتقديرات الحالية، سيكون هناك ما مجموعه بليوناً دولار تقريباً في حسابات عمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٨، حيث سيتوفر مبلغ ١,٣ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة و ٥٢١ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٥٦ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ومن أصل المبلغ ٥٢١ مليون دولار الذي سيكون متوفراً في نهاية عام ٢٠٠٨ في حسابات البعثات المغلقة، سيستخدم مبلغ ٣٠٤ ملايين دولار في سداد الالتزامات المالية المستحقة، من قبيل المدفوعات المتعلقة بالقوات والمعدات، و ٦ ملايين دولار يتعلق بالبعثات المنتهية وكانت ميزانيتها العامة تعاني من عجز نقدي. ولا يتبقى بعد ذلك سوى مبلغ ٢١١ مليون دولار

٥ - وقال إن هناك عدداً من العوامل التي تجعل التنبؤ بالوضع المالي لأنشطة حفظ السلام أمراً في غاية الصعوبة، وهي تعزز استشراف الاحتياجات؛ وامتداد الفترة المالية لعمليات حفظ السلام كانت من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وإصدار الأنصبة المقررة على نحو منفصل بالنسبة لكل عملية؛ وتعلق هذه الأنصبة المقررة بفترات مختلفة من العام لأنه لا يمكن إصدارها إلا لفترة الولاية التي يُقرها مجلس الأمن لكل بعثة. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تعقيد المقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين.

٦ - وفي نهاية عام ٢٠٠٧، وصل إجمالي الاشتراكات غير المسددة الخاصة بعمليات حفظ السلام إلى ما يربو على ٢,٧ بليون دولار، أي بزيادة ٠,٨ بليون دولار تقريباً على ما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٦. وترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى التوسع في عمليات حفظ السلام وما صاحب ذلك من زيادة في الاشتراكات المقررة خلال الفترة قيد النظر. وما يقرب من ثلثي إجمالي الاشتراكات غير المسددة كان مستحقاً على دولتين اثنتين من الدول الأعضاء. وفي ضوء تعذر التنبؤ بمستويات الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام ومواعيد تسديدها، كثيراً ما تواجه الدول الأعضاء مزيداً من الصعوبات لتسديد اشتراكاتها كاملة وفي وقتها. ولذلك رأى أنه ينبغي الشاء على الدول الأعضاء الإحدى والعشرين التي سددت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ جميع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام.

٧ - وقال إنه على الرغم من تجاوز الرصيد النقدي في حسابات عمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٧ مستوى ٢,١ بليون دولار، فإن هذا المبلغ قد قُسم بين الحسابات المنفصلة لكل عملية من عمليات حفظ السلام، وفُرضت قيود على استخدامه. وقد قررت الجمعية العامة أنه لا يجوز

لهاتين المحكمتين من ٥١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٣٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، وكان ما يزيد على نسبة ٨٢ في المائة من هذا المبلغ مستحق على أربع من الدول الأعضاء. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كانت ١٠٥ من الدول الأعضاء قد سددت كامل اشتراكاتها المقررة لكلتا المحكمتين - بزيادة ٦ دول عما كان عليه عددها في التاريخ نفسه من عام ٢٠٠٦ - وحث بقية الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٢ - وقال إن الوضع استمر في التحسن في عام ٢٠٠٨. إذ إن عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المقررة لكلتا المحكمتين بالكامل بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ ارتفع بسبع دول مقارنة بعدد هذه الدول قبل ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، وانخفضت الاشتراكات المقررة غير المسددة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ مقارنة بما كانت عليه في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. بما مقداره ٦ ملايين دولار. وفي حالة استمرار هذا الاتجاه المتصاعد في التدفقات النقدية الذي ساد مؤخراً، فإن المحكمتين ستنتهيان هذا العام بأرصدة نقدية إيجابية. ومع هذا، فإن الوضع النهائي سوف يعتمد مرة أخرى على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بواجباتها المالية.

١٣ - ومضى يقول إن المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي تبلغ تكلفته ١,٨ بليون دولار، قد وافقت عليه الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وإن ١٨٠ من الدول الأعضاء قد اختارت خطة تسديد ما عليها على سنوات متعددة، في حين أن ١٢ دولة أخرى قد ارتأت أن تأخذ بطريقة دفع ما عليها مرة واحدة. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، كانت ١٨١ دولة عضواً قد سددت ما مجموعه ٦٩٦ مليون دولار، ومبلغ ١٥٠ مليون دولار لم يُدفع بعد. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأعضاء التي لم تشأ اختيار أسلوب تسديد ما عليها دفعة واحدة بدفع مبالغ مسبقاً بلغ مجموعها ١٧٤ مليون دولار، كما أن ١٥٤ دولة

يمكن الاقتراض منه للحسابات الأخرى، بما في ذلك الميزانية العادية والمحكمتان الدوليتان وعمليات حفظ السلام الجارية. وفي عام ٢٠٠٧، استدعت الحاجة اقتراض مبلغ من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة من أجل خمس عمليات جارية هي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٠ - وانتقل إلى مسألة الدين المستحق للدول الأعضاء، فأشار إلى أن إجمالي المبلغ المستحق بشأن القوات/وحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قد انخفض إلى ٧٧٩ مليون دولار. ويُتوقع تزايد الالتزامات الجديدة في عام ٢٠٠٨، نتيجة، في المقام الأول، إلى إيفاد قوات إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويُقدّر أن الدين الإجمالي سوف ينخفض إلى ٧٢٨ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٨، مما يمكن المنظمة من سداد مدفوعات تبلغ ١,٨ بليون دولار. وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغ إجمالي الدين المستحق ٥٩٧ مليون دولار، نصفه مستحق لسبع من الدول الأعضاء. أما المدفوعات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ فإنها تتوقف على صياغة مذكرات التفاهم في الوقت المناسب. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، كانت نسبة ٢١ في المائة من العدد الإجمالي لمذكرات التفاهم المتعلقة بجميع بعثات حفظ السلام لم توضع بعد في صيغتها النهائية. ومن الطبيعي أن يتوقف مستوى المدفوعات المسددة أيضاً على مدى وفاء الدول الأعضاء بما عليها من واجبات مالية إزاء المنظمة.

١١ - واستطرد قائلاً إن الوضع المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحسن في عام ٢٠٠٨. وهبطت الأنصبة المقررة غير المسددة

عضوا قد دفعت مبالغ إلى الصندوق الاحتياطي المتداول الذي وصل رصيده في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى ٤٤,٩ مليون دولار. وفي التاريخ نفسه، كانت ٩٠ دولة عضوا قد سددت كامل اشتراكاتها المقررة المخصصة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، مع قيام ٩١ دولة أخرى من الدول الأعضاء بدفع مبالغ جزئية، ومن المؤسف أن تكون ١١ دولة عضوا لم تدفع أي مبالغ حتى اليوم.

١٤ - وفي الختام، أثنى على الدول الخمس والعشرين التي قامت بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ بسداد كامل اشتراكاتها المقررة والمستحقة الدفع، وهذه الدول هي: أذربيجان وأستراليا وأندورا وأيسلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وساموا وسنغافورة والسويد وسويسرا وغواتيمالا وفرنسا وفنلندا وكندا وكوبا ولكسمبرغ وليختنشتاين والمملكة المتحدة وموناكو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدائرك بدفع جميع اشتراكاتها المقررة والمستحقة الدفع. وظهرت إشارات مشجعة نتيجة للتقدم المحرز في أوائل عام ٢٠٠٨، وما يدعو إلى الارتياح بصفة خاصة هو عدد الدول الأعضاء التي تفي بواجباتها المالية كاملة. ومع هذا، فإنه لا تزال هناك مبالغ كبيرة لم تسدد بعد، والحصيلة النهائية في عام ٢٠٠٨ تتوقف إلى حد كبير على ما ستقوم به حفنة من الدول الأعضاء. وبغية الاحتفاظ بسلامة وضع المنظمة المالي، لا بد من كفالة قيام الدول الأعضاء بالوفاء بواجباتها بالكامل وفي حينها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.